تحرير التجارة الخارجية والفجوة بين الجنسين في مجموعة دول الإسكوا

شيماء سليمان [1] أ.د/ محمد سعيد بسيوني [2] أ.د / دعاء عقل أحمد[3]

الملخص

استهدفت الدراسة تحليل العلاقة بين تحرير التجارة والفجوة بين الجنسين في منطقة الإسكوا خلال الفترة (2006-2018) بالتركيز على الفجوة في الأجر والتوظف. وقد توصلت الدراسة إلى وجود العديد من العقبات التي تعيق تخفيض فجوة الأجر ومعظمها لا يتعلق بمستوى تحرير التجارة في المنطقة. كما وجدت الدراسة أنه لا يوجد ارتباط بين درجة الإنفتاح الإقتصادي وفجوتي الأجر والتوظف. وقد توصلت الدراسة أيضا إلى تدني نسبة مشاركة النساء في سوق العمل مقارنة بباقي مناطق العالم مما يؤدي في النهاية لزيادة فجوة التوظف. ومن ثم، فقد أوصت الدراسة صنّاع القرار بتطبيق سياسات تحفيزية من شأنها تحسين ظروف العمل وزيادة نسب المشاركة النسائية.

الكلمات المفتاحية: تحرير التجارة، الفجوة بين الجنسين، فجوة الأجور، فجوة التوظف.

Abstract

The paper aims to analyze the relationship between trade liberalization and the gender gap in the ESCWA region during the period (2006-2018), focusing on the wage and employment gaps. We found that there are many obstacles that hinder the reduction of the wage gap, which are not related to the level of trade liberalization. Consequently, there is no linkage between the degree of trade openness and both the wage and employment gaps. In addition, the female participation in the labor market is quite low compared to its counterpart in the rest of the world, which ultimately leads to an increase in the employment gap. Based on that, policymakers should work on creating more equitable labor market conditions and increase women participation rate.

Key Words: trade liberalization, gender gap, gender wage gap, gender employment gap.

JEL Classification: F14, F16, J16, C23

---

[1] باحثة ماجستير بقسم الإقتصاد – كلية التجارة – جامعة بنها.
[2] أستاذ الإقتصاد ووكيل كلية التجارة لشئون الدراسات العليا والبحوث – جامعة بنها.
[3] أستاذ الإقتصاد المساعد بكلية التجارة – جامعة بنها.

مقدمة:

يمكن للثقافة، والتقاليد، والتمييز أن يشكلوا قيودا تحد من مشاركة النساء في القوة العاملة. وتولد هذه العوامل مجتمعة توزيعا غير متوازن للنساء مقارنة بالذكور في سوق العمل كما تسهم في تباين الأجور بينهما لذات المهنة (Oxaca, 1973). وينظر الاقتصاديون لتوسع التجارة كفرصة لتحقيق العديد من المنافع كتخصيص أكثر كفاءة للموارد، بالإضافة إلى تعزيز الانتاجية وزيادة مستويات التوظف. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه المنافع لا تعود على الجميع بالتساوي حيث توجد تأثيرات متباينة للتجارة على الجماعات المختلفة (اقتصاديا، واجتماعيا، وجغرافيا)، فضلا عن التأثير المتباين على القطاعات الإنتاجية المختلفة. أضف إلى ذلك، فإن تحرير التجارة يؤدي إلى تغير كل من الحجم النسبي والمطلق للقطاعات الإنتاجية مما يؤدي بدوره إلى تغير خصائص سوق العمل وهيكل الاقتصاد ككل. ومن ثم، فإن تحرير التجارة يلعب دوراً هاماً في تعزيز أو تخفيض أنماط عدم المساواة بين الجنسين مما يتطلب دراسة ديناميكية سوق العمل لفهم أسباب الاختلافات في الأجور والتوظف بين الجنسين (Papyrakis et al, 2012).

وتقر نظرية الميزة النسبية التي قدمها Ricardo أنه على كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع بميزة نسبية بها. وطبقا لنموذج Heckscher– Ohlin– Samuelson ، فإنه بفرض وجود دولتين وسلعتين وتوفر عاملين من عوامل الإنتاج هما العمل ورأس المال، فإن التجارة الدولية تقوم على أساس إختلاف التكاليف النسبية بين الدول حيث يرجع اختلاف التكاليف النسبية إلى اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج بهذه الدول. ومن ثم، فإنه ينبغي على كل دولة أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي يتطلب إنتاجها الإستخدام الكثيف لعنصر الإنتاج الموجود في هذا البلد بوفرة نسبية وتستورد السلعة كثيفة عنصر الإنتاج النادر والمرتفع سعره نسبيا بها. ويوضح النموذج أن زيادة درجة الانفتاح التجاري – وما يتبعه من التخصص وتقسيم العمل الدوليين– تؤدى لتحقيق منافع اقتصادية كبيرة إلا أن تحرير التجارة لا يؤثر على جميع العمال بنفس الطريقة. وبصفة عامة، فإن النساء العاملات يتأثرن بشكل مختلف عن الرجال نظرا لاختلاف أدوار الرجال والنساء في المجتمع. وطبقا لهذه النظرية، فإنه في حالة وجود حرية للتجارة بين الدولتين، فإن ذلك يؤدى إلى تساوى أسعار السلع القابلة للإتجار تدريجيا بالإضافة إلى تساوى أجور العمالة باعتبارها " أحد عناصر الإنتاج ". وفي هذا الصدد، فإن الدول النامية تتخصص في إنتاج السلع كثيفة العمالة على أساس الوفرة النسبية في الأيدي العاملة لديها بما يؤدى لزيادة الطلب على العمالة غير الماهرة. وحيث أن النساء غالبا ما تعمل في المهن منخفضة الأجر والمهارة، فإن الإنفتاح التجاري يؤدي إلى زيادة عمالة النساء مما يسهم في انخفاض فجوة التوظف. وعلى الجانب الأخر، فإن الدول المتقدمة تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلع كثيفة رأس المال وهو ما يتطلب عمالة تتمتع بدرجة مهارة عالية. ومن ثم، فإن زيادة الإنفتاح التجاري يؤدي إلى تراجع الطلب على العمالة منخفضة المهارة مما يزيد من فجوة الأجر والتوظف بين الجنسين (Haile,1999; Randriamaro,2006; AlAzzawi,2014).

كما تقرر نظرية التمييز التي قدمها Becker أن تزايد المنافسة نتيجة التجارة الدولية يقلل من فجوة الأجر حيث تنخفض قدرة أصحاب العمل على التمييز ضد النساء حيث أن عوامل المنافسة ستخفض هامش الربح فيصبح التمييز مكلفاً (Becker, 1971). ومن الجدير بالذكر أن المرأة تشكل ما يزيد بقليل عن نصف سكان العالم لكن مساهمتها في النشاط الاقتصادي والنمو والرفاهية لاتزال أقل بكثير من المستوى المرغوب (صندوق النقد الدولي، 2013). وعلى الرغم من ذلك فإن النساء ما زلن يواجهن التمييز في الحصول على العمل، حيث يشارك نحو ثلاثة أرباع الرجال في القوى العاملة على المستوى العالمي، مقارنة بنصف النساء اللاتي بلغن سن العمل. أضف إلى ذلك أن ما تكتسبه النساء يقل عما يكتسبه الرجال بنسبة 24% على المستوى العالمي فضلا عن تزايد معدلات بطالة النساء الحاصلات على مؤهلات عليا عن معدلات بطالة الرجال في نفس المستوى التعليمي في 85% من البلدان التي تتوفر عنها بيانات حول معدلات البطالة طبقا لمستوى التعليم لعامي 2012-2013 (United Nations, 2015).

ويُعجل التوسع في التجارة من استيعاب العمالة النسائية في القطاع الصناعي الحديث، مما يؤثر بطريقة إيجابية قوية على المساواة بين الجنسين، حتى لو كانت ظروف العمل أقل ملاءمة مما يواجه نظرائهن الرجال. ويعتبر وضع النساء في الدول النامية أقل من المستوى المرغوب حيث يُوجد تمييزٌ ضدها من ناحية الأجور وفرص العمل، وهذا ما يناقض الميزة التنافسية لصالحها خاصة في البلدان كثيفة العمالة (Fontana et al, 1998). فعلى سبيل المثال، لم ترتفع مشاركة المرأة في قوة العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا إلا ب0.17% سنويا خلال الثلاثين عاما الأخيرة (World Bank, 2012). وعلى الجانب الأخر، فقد شهدت بعض البلدان النامية زيادة ملموسة في مشاركة المرأة في القوة العاملة في فترة زمنية قصيرة نسبياً. وقد حدث هذا التغير بدرجة أسرع في أمريكا اللاتينية فمنذ ثمانينات القرن الماضي قد انضمت أكثر من 70 مليون إمراه لسوق العمل مما رفع معدل مشاركة المرأة من 36% الى 43%. وعلى الرغم من الزيادة في عمل المرأة مدفوع الأجر عالميا، فلا تزال أسواق العمل مجزأه على أساس النوع الاجتماعي؛ ومازالت المرأة تعمل في نطاق مهن أضيق من الرجال، وفي "وظائف نسائية" عامة منخفضة الأجر فضلا عن تضاؤل فرص الترقي الوظيفي (McGill, 2005).

وفيما يتعلق بمجموعة دول الإسكوا، فتتفاوت درجة االإنفتاح التجاري بهذه الدول. وقد شهدت فترة الثمانينات، اتجاه معظم دول المجموعة نحو تحرير التجارة الخارجية بها، ثم انضمت بعد ذلك إلى منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة العربية الحرة وغيرها من الاتفاقيات التجارية في فترة التسعينيات. وتبين الإحصاءات أن نسبة مشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي عام 1980 كانت ضعيفة جداً باستثناء موريتانيا، حيث تفوق النسب فيها المتوسط في البلدان النامية ومتوسط العالم الذي كان أنداك نحو 42%و43% على التوالي. ويعود السبب في ذلك إلى هيمنة النشاط الزراعي، كما أن المرأة الريفية في هذه البلد وغيرها من البلدان العربية معروفة بأنها تمثل الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي منذ عهود خلت. وبمقارنة نسب المشاركة للمرأة في بلدان المنطقة،

قد حققت تحسناً خلال الفترة ما بين 1980و 2005. وإن كانت بوتيرة تختلف من بلد لأخر، حيث حققت الكويت أعلاها وفلسطين أدناها (منظمة العمل العربية، 2012). وتؤثر التقاليد الاجتماعية السائدة في هذه البلدان على مشاركة المواطنات في سوق العمل فترجع زيادة معدلات المشاركة نتيجة ارتفاع أعداد العاملات الاجانب في تلك البلدان. كما تتباين نسبة مشاركة المرأة في بلدان المغرب العربي إذ كانت أعلاها في ليبيا تليها المغرب ثم تونس وأخيرا الجزائر بنسب بلغت 30%، و 26.5%، و 25 %، و 15.2% على الترتيب (الإسكوا،2015). وبصفة عامة، فتشير بيانات البنك الدولي إلى أن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في الدول العربية ككل لم تتعد 27% عام 2011 (البنك الدولي، 2011). وفيما يتعلق بمعدلات البطالة طبقا للنوع، فقد استطاعت الدول العربية تحقيق تقدما طفيفاً في تقليل معدل البطالة بين النساء حيث انخفض متوسط معدل بطالة النساء من 20% إلى 17.1% بين عامي 2012، و 2013. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا المعدل ما يزال مرتفعا للغاية بالمقارنة بمتوسط معدل البطالة بين الرجال والذى بلغ 8.5 % (الاسكوا، 2014).

ومن التفسيرات الشائعة لتدنى معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة عدم تلاؤم مهارات المرأة ومتطلبات سوق العمل، لكن التقدم الكبير الذي حققته المرأة في مختلف مستويات التعليم في المنطقة العربية يُفقد هذه الادعاءات مبررها. ومع ذلك لم تتغير المواقف الاجتماعية كثيراً بشأن ما ينبغي للمرأة أن تفعل بمهاراتها وتحصيلها العلمي، فبغض النظر عن مستواها التعليمي، لاتزال المجتمعات العربية غير مقتنعة بدور المرأة في العمل خارج المنزل. ويمكن ألا يكون في سوق العمل طلب على المهارات التي عملت على اكتسابها المرأة. فالطلب في سوق العمل في المنطقة العربية متحيز بشكل صريح لصالح الأنشطة التي لا تتطلب بالضرورة تحصيلا علميا، كما يتبين من التركيبة المهنية للعمالة في المنطقة (الإسكوا،201).

وفيما يتعلق بالفجوة بين الجنسين، فقد احتلت الدول الأعضاء في الإسكوا مراتب متأخرة في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2015 ، حيث احتلت الكويت المركز الأول عربيا على الرغم من وقوعها في المرتبة رقم117 عالميا وهو ما يشير إلى التراجع الشديد في تصنيف باقي دول المجموعة. كما احتلت اليمن المركز الأخير من ضمن 145 دولة شملها التصنيف [4] (WEF, 2015). و تعتبر فوارق الأجور أحد أكثر عوامل اللامساواة بين النساء والرجال ازديادا على الرغم من اختلافها من من بلد لأخر بالإضافة إلى تفاوتها داخل البلد الواحد بين القطاعات الإقتصادية المختلفة وبين القطاعين العام والخاص. وبصفة عامة، تتركز النساء في الوظائف

---

4 يصدر التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين The Global Gender Gap Report (GGGR) سنويا عن المنتدى الاقتصادي الدولي منذ عام2006 وصُمم لقياس الفجوات القائمة على أساس النوع الاجتماعي بالاعتماد على أربعة مؤشرات رئيسية وهي 1- الفرص والمشاركة الاقتصادية 2- التحصيل العلمي 3-الصحة 4- التمكين السياسي.

متدنية الأجور ونادراً ما تستفيد من ارتفاع الأجور أو التعويض نظراً إلى محدودية ترقيهم ووصولهم للمناصب العليا سواء في القطاع العام أو الخاص (منظمة العمل الدولية، 2009).

وبناءٍ على ما تقدم، تظهر ضرورة دراسة أثر التجارة على فجوة الأجور والتوظف بين الجنسين وبشكل خاص في الدول النامية لوجود تفاوت كبير في الأجور والتوظف نبين الإناث والذكور (Fatema&Islam,2018p64). ومن ثم، تتلخص **مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: إلى أي مدى يؤثر تحرير التجارة على الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالأجر والتوظف في مجموعة دول الإسكوا؟** ومن ثم، تستهدف الدراسة الإجابة على هذه الإشكالية من خلال اختبار **الفرضية التالية: تؤدى زيادة درجة الانفتاح التجاري إلى تقليص الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالأجر والتوظف في مجموعة دول الإسكوا.**

ولاختبار هذه الفرضية تم اتباع المنهج التحليلي من خلال تحليل أوضاع الانفتاح التجاري على العالم الخارجي كنتيجة لتحرير التجارة بالإضافة إلى تحليل أوضاع كل من فجوة التوظف والأجر في مجموعة الدول محل الدراسة خلال الفترة (2006- 2018). ومن ثم، فقد تم تقسيم البحث إلى خمسة أجزاء يتناول الجزء الأول منها مراجعة لأهم الدراسات التي تناولت الموضوع في حين يتناول الجزء الثاني استعراضا لأهم السياسات التجارية التي شهدتها المنطقة محل الدراسة. ويتناول الجزء الثالث من البحث استعراض السياسات والإصلاحات المتعلقة بتسهيل التجارة الخارجية. ويهتم الجزءين الرابع والخامس من الدراسة بتحليل كل من تطورات التجارة الخارجية وأوضاع كل من فجوة التوظف والأجور في عينة الدراسة خلال الفترة محل الاهتمام.

I- الدراسات السابقة:

على الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التجارة الدولية وانعكاساته على الجنسين في الفترة الأخيرة، إلا أنه لا يوجد توافق كلى حول العلاقة بين تحرير التجارة والفجوة بين الجنسين حيث تباينت نتائج الدراسات حول هذا الموضوع. فعلى سبيل المثال، توصلت بعض الدراسات إلى وجود تأثير إيجابي لتحرير التجارة على وضع المرأة في سوق العمل من ناحية تحسن الأجور و/أو زيادة التوظف إلا أن بعض الدراسات الأخرى وجدت أن لتحرير التجارة أثراً سلبياً على التوظف والأجور بالنسبة للمرأة وهو ما سنتناوله بالتفصيل فيما يلي:

اهتمت العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين تحرير التجارة والفجوة بين الجنسين بالتركيز على قطاع الصناعات التحويلية الرسمي نظرا لتوافر البيانات الخاصة بهذا القطاع. وقد توصلت تلك **الدراسات إلى وجود أثرا إيجابيا على الفجوة بين الجنسين** حيث أن تحرير التجارة قد ساهم في زيادة العمالة النسائية بدرجة كبيرة في العديد من البلدان النامية خاصة كلما زادت صادراتها من قطاعات الملابس والمنسوجات والإلكترونيات مما يؤكد

على وجود أثراً إيجابياً لزيادة الصادرات على عمالة المرأة –Fontana,2003; Korinek,2005; Ventura (Dias, 2010).

وقد أكدت دراسة (Terra, 1999) على الأثر الإيجابي للإنفتاح التجاري على نسبة عمالة المرأة في أورجواي وهو ما فسرته الدراسة بارتفاع مستوى مهارات النساء هناك نتيجة بذلهن مجهودات لتنمية مهاراتهن وتعزيز فرصهن الاقتصادية لمواجهة التغيرات الجديدة. كما أكدت دراسة (Nordås, 2003) وجود أثرا إيجابيا للصادرات حيث وجدت أن مشاركة المرأة في قوة العمل تزداد عبر الزمن كما تتقلّص فجوة الأجر بين الجنسين، وذلك بالتطبيق على خمسة دول هي (موريشيوس، بيرو، الفلبين، المكسيك و سريلانكا). كما توصلت دراسة Kama, (2006) إلى أن الانفتاح التجاري الكبير في تركيا كان مصحوبا بزيادة مشاركة المرأة في العمل مدفوع الأجر، كما لوُحظ أيضا تحسن مستويات معيشة النساء هناك.

أما فيما يخص فجوة الأجر، استخدمت دراسة (Menon and Rodgers, 2009) نموذج الأثار الثابتة وطريقة المربعات الصغرى لاختبار تأثير عوامل المنافسة الناتجة عن تحرير التجارة في الهند على الأجور النسبية وتوظف النساء وتوصلت إلى أنه توجد علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري وفجوة الأجر بين الجنسين خلال الفترة (1984 –2004) أي أن زيادة الانفتاح التجاري قد صاحبها تزايد فجوة الأجر في الصناعات الأكثر تركزا. وقد توصلت دراسة (Aguayo et al, 2010) عن المكسيك إلى أن تحرير التجارة قد عزز مكتسبات المرأة في سوق العمل خصوصا خلال فترة الإصلاح الاقتصادي (1990–2000) حيث أدت إلى ارتفاع معدل توظف النساء مما ساهم في انخفاض فجوة الوظف بينما لم يكن هناك تأثير يذكر على فجوة الأجر. بالإضافة إلى ذلك، فقد توصلت دراسة (Rahman,2011) إلى أن تحرير التجارة قد أدى إلى تحسين معدلات لتوظيف النساء في بنجلاديش حيث مثلت نسبة النساء العاملات بقطاع الملابس والمنسوجات نحو 85% من إجمالي العاملين بالقطاع. وعلى الرغم من ذلك، فقد وجدت الدراسة أن هناك تمييزا في الأجر لصالح الرجال. وقد استخدمت دراسة (Zaki, 2011) نموذج رأس المال البشري لقياس أثر تحرير التجارة على الأجور في مصر خلال الفترة (1960–2009) وتوصلت إلى أنه – في المدى المتوسط وعلى المستوى الفردي – بينما كان للصادرات تأثير معنوي إيجابي على أجور الرجال، ازدادت فرص حصول المرأة على عمل.

وقد أوضحت دراسة (Juhn et al,2013) أن تخفيض التعريفات الجمركية – كنتيجة لتحرير التجارة – من شأنه تحفيز الشركات لزيادة الإنتاجية من خلال تحديث التقنيات الإنتاجية المستخدمة والتوجه لسوق التصدير، كما أن استخدام التقنيات الحديثة في المنشآت يؤدى لتقليل الاعتماد على المهارات اليدوية، لذلك تزداد عمالة المرأة في المهن منخفضة التقنية – بحكم افتراض أن المرأة عادة أقل مهارة من الرجل –وليست المهن عالية التقنية.

ومن ثم، فقد استنتجت الدراسة أن تخفيض التعريفات الجمركية قد أدى لزيادة توظف المرأة في المكسيك بعد دخولها في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA.

وعلى الجانب الأخر، فقد توصلت بعض الدراسات **إلى وجود أثرا سلبيا للإنفتاح التجاري على الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالتوظف والأجور.** فقد خلصت نتائج دراسة (Artecona & Cunningham, 2002) إلى أن اتساع فجوة الأجر بين الجنسين في قطاع التصنيع المكسيكي يرجع للمهارات المرتفعة لدى الرجال وذلك بعد مقارنة الأجور النسبية للنساء والرجال قبل وبعد تحرير التجارة – مع الاخذ في الاعتبار مستوى التعليم والخبرة. وقد أكدت الدراسة على أن سبب زيادة فجوة الأجر بعد التحرير هو التحول الاقتصادي داخل الدولة ككل وارتفاع مستوى المهارات لدى الرجال. وقد تبنت دراسة (Zoabi and Saure, 2010) نموذج ديناميكي لتحليل أثر التجارة الدولية على مشاركة النساء في القوة العاملة وذلك باستخدام بيانات خاصة بالتجارة الثنائية بين الولايات المتحدة والمكسيك خلال الفترة (1990-2007). ودعمت النتيجة التي توصلت إليها الدراسة الفرض القائل بأن قيام التجارة بين دول غنية ودول فقيرة يؤدى لانخفاض عمالة النساء، وحيث يحصل الذكور على أجور أعلى من النساء فلذلك يعملون بشكل رسمي، وعندما تتوسع صناعات كثيفة العمالة النسائية نتيجة التجارة الدولية ينتقل الذكور لهذه القطاعات فتنخفض عمالة النساء – بافتراض تكامل عرض العمالة (ذكور وإناث) – مما يُسهم في اتساع الفجوة بين الجنسين تدريجيا. وقد توصلت دراسة (Gupta, 2015) إلى انخفاض مشاركة النساء في قوة العمل في الهند مع تخفيض التعريفات الجمركية على المخرجات – كجزء من برنامج صندوق النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي – أي أن النساء لم تستفدن من تحرير التجارة بل على العكس ازدادت درجة التفاوت بين الجنسين. وتشير نتائج دراسة (AlAzzawi,2013) التي ركزت على عمال القطاع الخاص في مصر إلى وجود فجوة أجر مرتفعة بين الجنسين، كما أنها ازدادت بشكل كبير مع الزمن، وقد كان لتحرير التجارة تأثيراً سلبياً على الأجور النسبية للمرأة وعلى عملها أيضا.

وقد وجدت عدة دراسات أن **أثر الإنفتاح التجاري على الفجوة بين الجنسين يتوقف على القطاعات الإقتصادية التي تتركز بها العمالة النسائية.** فعلى سبيل المثال، وجدت دراسة (Busse and Spielmann,2006) التب شملت 92 دولة – من الدول النامية والمتقدمة – أن التفاوت في الأجر بين الجنسين يرتبط إيجابياً بالميزة النسبية في القطاعات كثيفة العمالة فالدول التي رُصّد لديها فجوة أجور عالية بين الجنسين كانت صادراتها من منتجات الصناعات كثيفة العمالة كبيرة. وقد أكدت دراسة (Karimi,2008) أن زيادة المنافسة الدولية في قطاع السجاد أدت لانخفاض نسبة عمالة النساء في مدينة كاشان – مركز صناعة السجاد في إيران– حيث أدت زيادة العرض العالمي إلى انخفاض الأسعار والصادرات بالتبعية مما أضر بشكل كبير بالعاملات الإيرانيات حيث انخفضت أجورهن مما ترتب عليه انسحابهن من سوق العمل لصالح اللاجئين الأفغان وأطفالهم حيث أعادت ظروف انخفاض هامش الربح والمنافسة تشكيل سوق العمل.

وعلى الجانب الأخر فقد قامت دراسة (El-Hamidi,2008) بتفكيك أو تجزيئ فجوة الأجر بين الإناث والذكور إلى عوامل ترتبط باختلاف مستوى الإنتاجية كالمهارة أو الخبرة او مستوى التعليم (أي يمكن تفسيرها) وعوامل أخرى غير مبررة كالتمييز وذلك باستخدام بيانات العاملين في القطاع الخاص لعامي 1998 و2006. ووجدت أن هناك تمييزاً متزايداً في الأجر ضد النساء – بغض النظر عن قطاع التوظف– إلا أن هذا التمييز في الأجور يظهر بقوة في القطاعات ذات الصلة بالتجارة بالمقارنة مع القطاعات الأخرى. فعلى سبيل المثال، عند زيادة مستوى التعليم يتحسن وضع الرجل في كلا القطاعين ويظهر ذلك بوضوح في القطاعات ذات الصلة بالتجارة الخارجية، والعكس يحدث بالنسبة للنساء حيث لوحظ تعرضهن للمزيد من التمييز في القطاعات غير ذات الصلة بالتجارة عام 2006 مقارنة بالقطاعات المرتبطة بالتجارة. وبشكل عام لا يمكن تفسير فجوة الأجر في مصر باختلاف الإنتاجية حيث تتركز عمالة النساء في قطاعات قليلة.

أما دراسة (عبدالقوى، 2013)، فقد أظهرت أن هناك تراجعاً في فجوة الأجر بين الجنسين في القطاعات الأكثر تركزاً – أي المتوطنة في إقليم أو منطقة محددة وتسيطر على نسبة كبيرة من السوق– كنتيجة للضغوط التنافسية المتولدة عن زيادة الواردات مع المضي في تحرير التجارة الخارجية بجمهورية جنوب أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، فقد أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع نسبة عماله المرأة في المهن منخفضة الأجر بتلك الصناعات، وهو ما يدعم توقعات نظرية التمييز الاقتصادي التي قدمها Becker.

وقد اهتمت بعض الدراسات بالعوامل المؤثرة على الفجوة بين الجنسين بخلاف تحرير التجارة حيث توصلت دراسة (Ghiar, 1999) إلى أن ارتفاع مستوى المهارات لدى النساء يحسن من فرص توظيفهم بالمقارنة بالنساء ذوات المهارات المتدنية اللاتي لم يلاحظ أي زيادة في التوظف لهن خلال فترة الدراسة (1987–1993). أما دراسة (Beaulieu and Napier,2008) فقد توصلت إلى أن الفجوة بين الجنسين تكاد تختفي في الدول الفقيرة ومازال سبب ذلك مجهولا – حيث أنه لا يمكن إرجاعها إلى عوامل اقتصادية – كما أنه لا يوجد تبرير مقنع لوجود هذه الفجوة في الدول الغنية.

2- أهم اتجاهات السياسة التجارية في منطقة الإسكوا:

شهد عقدي الستينات والسبعينات اتجاه دول المنطقة نحو حماية الصناعات المحلية من المنافسة الخارجية وتشجيع المنتجات محلية الصنع، ودعم السياسة المالية من خلال حصيلة التعريفات الجمركية وفرض قيود على الواردات. وقد تغير هذا الوضع مع التطورات الاقتصادية الكبيرة التي شهدها عقد الثمانينات حيث تم التوجه نحو تحرير التجارة والانفتاح على العالم كما انضمت معظم دول المنطقة لمنظمة التجارة العالمية في فترة التسعينات

(نعيمة، 2011، ص 18) باعتبار اتفاقيات المنظمة هي النظام الوحيد الذي يحكم قواعد واجراءات التجارة الدولية بين دول العالم كما هو موضّح بالجدول رقم (1).

جدول (1): تاريخ انضمام دول الإسكوا لمنظمة التجارة العالمية

الدولة	تاريخ الانضمام	الدولة	تاريخ الانضمام
الإمارات	10أبريل1996	تونس	29مارس1995
الأردن	11أبريل2000	سوريا	عضو مراقب
البحرين	1يناير 1995	عمان	9نوفمبر 2000
السعودية	11ديسمبر2005	فلسطين	-
السودان	عضو مراقب	قطر	13يناير1996
العراق	عضو مراقب	لبنان	عضو مراقب
الكويت	1يناير1995	ليبيا	عضو مراقب
المغرب	1يناير1995	مصر	30يونيو 1995
اليمن	26يونيو2014	موريتانيا	31مايو1995

المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm

وقد بذلت دول المنطقة جهودا نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي وكان من تبعات ذلك قيام بعض التكتلات الاقتصادية العربية كمجلس التعاون الخليجي عام 1981 واتحاد دول المغرب العربي عام 1989 كما بدأت العديد من دول المنطقة عمليات التحرير التجاري مواكبة للتطورات الدولية الداعية لتحرير التجارة نحو انشاء منظمة التجارة العالمية (الاسكوا، 2009، ص 22). بالإضافة إلى ذلك، فقد اتخذت دول المنطقة مجموعة إجراءات تصحيحية لتحرير التجارة في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها تلك الدول كما أبرم عدد من الدول اتفاقات تجارة حرة مع الشركاء التجاريين الرئيسين كالاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الامريكية (زروق، 1998، ص 7). وقد وقعت مصر اتفاقات تجارة حرة مع كل من ليبيا وسوريا ومع تونس ولبنان والأردن عام 1998 ومع العراق عام 2001 ومع كل من تركيا والولايات المتحدة الامريكية عام 2006. بالإضافة إلى ذلك، فقد قامت كل من الأردن، والمغرب، والبحرين، وعمان بتوقيع اتفاقات تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية. كما سعت كل من الأردن ومصر لتقليل الأثار السلبية لانتهاء العمل بنظام الحصص الذي فرضته الدول المتقدمة على الدول النامية خلال مفاوضات التجارة العالمية، بالاستفادة من اتفاقات المناطق الصناعية المؤهلة وذلك لتعزيز صادرات الملابس والمنسوجات للولايات المتحدة (صندوق النقد العربي،2007، ص 151-152).

وقد استثنت الاتفاقات في منظمة التجارة العالمية التكتلات الاقتصادية من تطبيق مبدأ المعاملة التفضيلية، بما يسمح بتشكيل منطقة تجارة حرة وإزالة القيود الجمركية بين الدول الأعضاء فيها مع إعطاء كل دولة الحق في المحافظة على التعريفة الجمركية مع الدول الأخرى خارج التكتل، وهو ما مهد الطريق لإنشاء منطقة التجارة العربية الحرة The Greater Arab Free Trade Area (GAFTA) بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية Arab Economic and Social Council (AESC) عام 1997. ويتضمن ذلك الاتفاق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء. وعلى الرغم من أن إسراع الدول العربية بتقليل القيود الجمركية عام 2002 واكتمال التحرير الكامل في يناير 2005 (Harb,2009 p8) كان من المفترض أن يؤدي إلى تعظيم حجم التبادل التجاري العربي; إلا أن نسبة التجارة البينية العربية لا زالت منخفضة. ويمكن تفسير ذلك بتسارع انفتاح الدول العربية على بقية دول العالم مما قلل من فرص زيادة التكامل البيني نظرا لضعف القاعدة الإنتاجية في الدول العربية فضلاً عن لعدم اكتمال البنية الأساسية للمنطقة (الموشي، 2013، ص 131).

وقد شهد عام 2016 بعض التطورات الخاصة بمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والاتحاد الجمركي العربي، من أهمها: انشاء فريق عربي من الخبراء والمختصين لحماية المستهلك، واعتماد نموذج موحد للتقارير الوطنية، بالإضافة لمواصلة دعم الدول الأقل نموا (صندوق انقد العربي، 2017). بالإضافة إلى ذلك، فقد تم التوجيه بضرورة الإسراع بدخول اتفاقية التجارة في الخدمات حيز التنفيذ خلال اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 2017 والموافقة على كونها اتفاقاً مستقلاً عن منطقة التجارة العربية الحرة نظرا للطبيعة الخاصة للخدمات عن التجارة السلعية. وقد توالت التطورات خلال عام 2018 حيث دخلت قواعد المنشأ التفصيلية حيز التنفيذ اعتبارا من 2018\10\1 بعدما تجاوزت نسبة المتفق عليه منها حوالي 90%. والموافقة على برتوكول تعاون في مجال حماية المنافسة ومراقبة الاحتكار في الدول العربية، كما وقعت كل من السعودية وفلسطين والأردن على اتفاقية تعاون جمركي في انتظار انضمام أربعة أعضاء اخرين حتى تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ طبقا لبنود الاتفاق (صندوق النقد العربي، 2019، ص ص 172-173).

3- السياسات والإصلاحات المتعلقة بتسهيل التجارة الخارجية:

اتفقت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على بدء مفاوضات أولية لتسهيل التجارة[5] في أغسطس 2004، تلك المفاوضات التي ركزت على ثلاثة جوانب أساسية وهي: حرية النقل، الرسوم والإجراءات الشكلية

---

5 تعتبر اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتسهيل التجارة أحد نتائج المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في بالي إندونيسيا عام 2013 ويشمل مفهوم تسهيل "تيسير" التجارة كل الجوانب المتعلقة بالاستيراد والتصدير وإعادة التصدير ومن أهمها الجوانب الشكلية الرسمية وغيرها من الوثائق والتراخيص المطلوبة وعمليات العبور بالترانزيت وحركة السع عبر الموانئ الجوية والبحرية إضافة لإجراءات الجمارك .(ESCWA,2015,p8)

المرتبطة بالاستيراد والتصدير، إدارة النظم/ اللوائح التجارية وقد اكتسب موضوع تسهيلات التجارة أهمية متزايدة مع تسارع حركة التجارة عالميا وانخفاض التعريفات الجمركية وتكلفة نقل البضائع. وقد اتخذت العديد من دول المنطقة مجموعة إجراءات لتحسين مستوى التجارة الخارجية، منها تبني نظام النقل المتكامل في دول المشرق العربي Integrated Transport System in the Arab Mashreq (ITSAM) والذي يهدف لتسهيل التجارة والنقل بين دول المنطقة بغرض تعزيز التكامل وتدفق التجارة. وقد تم اعتماد الاتفاقية في 2001 ودخلت حيز التنفيذ في 19 أكتوبر 2003. واعتبارا من عام 2013، وصل عدد الدول التي صادقت عليها من مجموعة دول الإسكوا 13 دولة تشمل كل من البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، فلسطين، قطر، السعودية، السودان، سوريا، الامارات، واليمن. فضلا عن بدء العمل بنظام النافذة الواحدة [6] عام 2010 بغرض تسهيل إتمام كافة التعاملات التجارية (ESCWA, 2013, p1:4).

وفيما يتعلق بالإجراءات المتخذة لتسهيل التجارة من قبل كل دولة على حدة، فقد تبنت **الامارات** نظام تنويع اقتصادي يركز على الاقتصاد القائم على المعرفة وتشجيع الابتكار بهدف تحسين مستوى التجارة الخارجية، وفي نفس الوقت أصدرت قوانين لحماية الصناعات المحلية وتحسين تنافسيتها عالميا وفرض شروط جودة على السلع المستوردة من الخارج. إضافة لتسهيل مرور السلع عبر الحدود من خلال استمرار تحديث الأنظمة التكنولوجية المستخدمة في الموانئ دوريا نظرا لموقع البلاد كونها محطة إقليمية لنشاط إعادة التصدير. كما اتخذت **البحرين** مجموعة من السياسات الهادفة لتطوير أنظمة المناطق الصناعية والبنى التحتية ذات الصلة بالتجارة منها تشكيل فرق عمل لمتابعة تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة وبدء العمل لإنشاء مركز تنمية الصادرات لتحسين تنافسيتها. وعملت **السعودية** على تقليص عدد المستندات المطلوبة للتصدير والاستيراد، كما انضمت لاتفاقية تسهيل التجارة عام 2016. وتعمل السلطة في **فلسطين** على تشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الدخول للأسواق وتعزيز الحصة السوقية لها داخليا وخارجيا من خلال زيادة الوعي حول آليات التصدير، كما تم إقرار الاستراتيجية الوطنية للتصدير التي تهدف لرفع حجم الصادرات بنسبة 67% ومعدل نمو سنوي 13% وتقليل العجز التجاري وإطلاق برنامج تحديث الصناعات بغرض تأهيل عدد من المنشآت للحصول على شهادة الجودة العالمية (الايزو) ووضع برامج تحفيزية للمصدرين. غير أن فلسطين ليست عضو في منظمة التجارة الدولية وبالتالي غير منضمة لاتفاقية تسهيل التجارة، علاوة على العوائق التي تواجهها بسبب الاحتلال وعدم وجود معابر حدودية تسهل حركة التجارة.

---

6 تم اعتماد نظام النافذة الواحدة بهدف تبسيط المعاملات التجارية، وتسهيل عمليات الشحن والنقل دوليا بهدفين أساسيين هما: تقديم كالوثائق اللازمة ويشمل ذلك كل التراخيص التجارية والتصاريح الجمركية الكترونيا وعن طريق نافذة واحدة. وهو ما يطلق عليه " نظام النافذة الواحدة للمعاملات التجارية" أما الهدف الثاني فهو تسريع عمليات الشحن والنقل بدقة ومهنية عاليتين ويطلق عليه " نظام النافذة الواحدة للقضايا اللوجستية". وبهدف هذا النظام بشكل عام إلى مساعدة الافراد والشركات والمؤسسات الوطنية على توفير وتبادل ومعالجة المعلومات من خلال نافذة واحدة، وهو ما يسهم بتسهيل التجارة عالميا (الإسكوا،2012أ، ص1-2).

وقد قدمت لبنان مساعدات فنية وتقنية للمنتجين بغرض رفع الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية والتصديرية، كما تم اصدار قوانين تتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، وسلامة الغذاء، وحماية المستهلك فضلاً عن انشاء اللجنة الوطنية للنقل والتجارة بهدف اتغلب على المشاكل التقنية المتعلقة بنشر المعلومات الكترونيا. وقد أنشأت المغرب لجنة وطنية بهدف تسهيل الإجراءات الخاصة بالتجارة الخارجية وتبادل المعلومات والوثائق الخاصة بالتصدير والاستيراد إضافة لاعتماد نظام الشباك الالكتروني للتجارة الخارجية كاتجاه لرقمنة قطاع التجارة الخارجية بالكامل. وقد استطاعت المغرب تحقيق حوالي 80% من متطلبات الانضمام لاتفاقية تسهيل التجارة الخارجية في سبيل الانضمام لها مستقبلا. وقد وضعت المغرب عددا من البرامج بهدف رفع تنافسية الصادرات منها: برنامج دعم المصدرين المبتدئين وبرنامج مجموعات التصدير[7] بالإضافة إلى برنامج الفحص الهادف لتحديد القدرات التصديرية للمنشآت في شتى القطاعات وتقديم الدعم لتعزيز هيكل الإنتاج وتحسين إمكانات التصدير بها.

ولم تتمكن اليمن من استكمال الإصلاحات التي بدأتها للتوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية نظرا للظروف غير المستقرة التي تمر بها منذ منتصف عام 2014. وعلى الرغم من ذلك، فقد تم تطبيق النظام الآلي العالمي الأسيكودا (AYSCUDA[8]) The Automatic System for Customs Data في المنافذ الجمركية ومطار صنعاء بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وتسري أحكام اتفاقية تسهيل التجارة على كافة أعضاء منظمة التجارة العالمية بما فيها اليمن منذ عام 2017(إسماعيل، 2020، ص ص 7:16).

وقد أطلقت السودان إصلاحاتها الخاصة بتيسير التجارة في عام 2007 من خلال إنشاء لجنة لتسهيل وتبسيط الإجراءات التجارية. بالإضافة إلى ذلك، فقد انضمت السودان إلى مشروع الأونكتاد للخطط الوطنية لتنفيذ اتفاقية تيسير التجارة المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في عام 2012 (Adam,2017, p1 :UNCTAD,2016 P9) . وبصفة عامة، لا توجد قيود تجارية كبيرة في السودان. وتهدف السياسات التجارية التي اتبعتها السودان إلى توسيع قاعدة صادراتها، وتعزيز القدرة التنافسية في تصدير المنتجات غير النفطية وفتح أسواق تصدير جديدة لتشجيع المزيد من المستثمرين الأجانب المباشرين[9]. وقد شجعت عمان القطاع الخاص على عدم الاعتماد الشديد

---

[7] يستهدف برنامج مجموعات التصدير جمع المصدرين ذوي المنتجات المتماثلة أو قد تكون مكملة لبعضها لتتمكن من تلبية طلب الأسواق الدولية وتطوير علاقات تكاملية فيما بينها

8 يعتبر نظام الاسيكودا نظام إدارة جمركي آلي يغطي معظم إجراءات التجارة الخارجية مخصص للتعامل مع البيانات الجمركية، والإجراءات المحاسبية، وإجراءات العبور والتعليق حيث يولد بيانات التجارة التي يمكن استخدامها للتحليل الاقتصادي الإحصائي. وقد تم تطوير برنامج ASYCUDA من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الأونكتاد) في جنيف.
https://asycuda.org/en/about/

[7] International Trade Center (ITC), Retrievet on 1st oct 2019 https://www.intracen.org/country/sudan/

على النفط كما تحرص على عدم تعرض الواردات لأي قيود قد تعوق حركتها، وقد اتخذت مصر العديد من الإجراءات التي من شأنها تسهيل التجارة حيث بدأت عملية اصلاح الجمارك المصرية في عام 2003 عن طريق بحل تشابك الإجراءات وكثرة التوقيعات المطلوبة فضلا عن عدم التنسيق بين مصلحة الجمارك والجهات الرقابية الأخرى، إضافة لتطبيق نظام النافذة الواحدة وتبسيط إجراءات الجمارك (الإسكوا، 2005، ص ص78:72) كما أوفت بجميع التزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية عام 2005 وخفضت التعريفة الجمركية على معظم المنتجات بنسب تراوحت من 40% إلى 50% لكن لازال النظام البيروقراطي عائقا أمام الشركات (الإسكوا، 2009، ص ص 23-24). وقد أصدرت مجموعة قوانين تدعم الإصلاحات الاقتصادية المتبعة منذ نوفمبر 2016 كقانون الاستثمار الجديد وقانون انشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتيسير منح التراخيص للمنشئات الصناعية عام 2017 (غزال،2019، ص 65).

وقد اتخذت تونس العديد من الإجراءات التي من شأنها تسهيل التجارة مستفيدة من ميزة الموقع وقربها من أوربا حيث وقعت اتفاقات تجارية عديدة منذ عقد التسعينات من القرن الماضي مع الاتحاد الأوربي وتركيا وغيرها من دول العالم، فضلا عن كونها عضو في منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة العربية الحرة. وبغرض الاستفادة من تلك الاتفاقيات في تشجيع صادراتها، عملت على تحسين الخدمات اللوجستية للتجارة من خلال زيادة الاستثمارات في البنى الأساسية ذات الصلة بالتجارة وتشجيع بعض الشراكات الخاصة في أنشطة متعلقة بالتجارة مع تحسين كفاءة الخدمات العامة. وقد وضعت وزارة النقل خطة مدتها خمس سنوات بداية من عام 2011 لتعزيز قطاع النقل البحري (ESCWA,2015, p 28:30) كما تهدف الاستراتيجية الوطنية التونسية إلى تقليص المدة ما قبل وبعد الافراج الجمركي، والرفع من كفاءة الخدمات اللوجستية باستغلال عامل القرب من الاتحاد الأوروبي وبلدان الجوار وسرعة الاستجابة مما يسمح بتحسين ترتيب تونس لدى المؤسسات الدولية ومواصلة العمل على رقمنة الوثائق اللازمة في إجراءات التجارة الخارجية بتوظيف منظومة الملف الواحد عند الاستيراد والتصدير[10]. وقد طبقت قطر نظام النافذة الواحدة "النديب" مما أسهم في تيسير انجاز المعاملات الجمركية وتطوير نظامها الجمركي من حيث سرعة تداول المعلومات فوريا والربط بين الوزارات الكترونيا داخل الدولة (الهيئة العامة للجمارك القطرية، 2019، ص 16)

وقد فتحت ليبيا اقتصادها أمام الاستثمار الأجنبي وقدمت أيضًا محاولة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وكجزء متطلبات الانضمام للمنظمة، نفذت ليبيا العديد من إصلاحات تحرير التجارة، مثل تقليل عدد احتكارات الاستيراد الحكومية، والحد من عدد عمليات حظر الاستيراد، وإلغاء التراخيص لمعظم السلع، فضلاً عن

10 موقع وزارة التجارة، الجمهورية التونسية http://www.commerce.gov.tn/ar/%D9%85%D9%8A%D9%83%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-11_71

خفض الدعم[11] . وفيما يتعلق بموريتانيا، فقد وقعت اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع العديد من الدول العربية والإفريقية والآسيوية والأوروبية. بحيث تستفيد من مزايا تلك الاتفاقات فضلا عن المبادرات التجارية الأخرى، لكن الفوائد حتى الآن محدودة نظرا لضعف مستوى البنى التحتية وتدني معدلات النمو الاقتصادي بها.

وتعد الأردن من بين أكثر الاقتصادات انفتاحًا في المنطقة العربية، سواء تم قياسها من خلال عدد اتفاقيات التجارة الإقليمية التي نفذتها (ما مجموعه 20 اتفاقية سارية تغطي إجمالي 53 سوقًا)، أو من خلال التجارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي. وقد التزمت الجمارك الأردنية منذ عام 1997 بتحسين كفاءة عمليات التخليص الجمركي والرقابة على الحدود من أجل تسهيل التجارة ومكافحة التجارة غير المشروعة بالإضافة إلى استخدام تقنيات المعلومات، وتحسين الأساليب والمعدات، وتحسين التنسيق بين السلطات الحكومية. كما بدأت الجمارك في تحديث نظام الجمارك في عام 1997 مع تطبيق نظام الأسيكودا، وقد طبقت الأردن برنامج تحديث الجمارك الأردنية عام 2006 لتعزيز تسهيل التجارة وحماية الحدود[12].

4- تطورات التجارة الخارجية في دول الإسكوا خلال الفترة (2006-2018):

يهتم الجزء الحالي بتحليل أهم التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية في دول العينة وذلك بتحليل كل من درجة تنافسية الصادرات والانفتاح التجاري خلال الفترة (2006-2018).

4-1 درجة تنافسية الصادرات:

تتسابق الدول فيما بينها لتنمية صادراتها وتنويع هياكلها التصديرية لتعزيز الأهمية النسبية لها في الأسواق العالمية. وقد واجهت معظم دول المنطقة صعوبات في تنويع اقتصاداتها بعيداً عن القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة وصادرات النفط نحو إنتاج وتصدير سلع وخدمات ذات قيمة مضافة أعلى. وعلى الجانب الأخر، فقد نجحت دول مثل الأردن ولبنان والمغرب ومصر وتونس في تنويع اقتصاداتها إلى حد كبير (WEF,2018a,p29). وفيما يتعلق بمؤشرات قياس قدرة الاقتصاد على النفاذ للأسواق العالمية، فيتم استخدام مؤشرين رئيسيين هما مؤشر التنويع ومؤشر التركز. ويقيس مؤشر التنويع Diversification Index مدى انحراف حصة صادرات السلع لدولة معينة في إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات لهذه السلع في الصادرات العالمية. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما

---

11 موقع مركز التجارة الدولية /https://www.intracen.org/country/libya

International Trade Center (ITC) /https://www.intracen.org/country/jordon t on 1st oct20112 Retrieve 12

يصل المؤشر إلى الصفر يكون هناك تطابقاً بين هيكل صادرات الدولة وهيكل الصادرات العالمية. وفيما يتعلق بمؤشر التركز [13] Concentration Index فيقيس مستوى التركز السوقي لصادرات دولة ما أو الأهمية النسبية لسلعة ما (أو مجموعة سلع) كنسبة إلى إجمالي الصادرات العالمية. وكلما اقتربت القيمة من 1 يعني ذلك تركز صادرات الدولة في سلعة أو مجموعة محددة من السلع (صندوق النقد العربي ،2019 ص 158). ويوضح الجدول رقم (2) قيم هذين المؤشرين في دول العينة بين عامي 2006 و2018. وكما يتضح من البيانات الواردة بالجدول، فقد انخفضت قيمة مؤشر التنوع في الدول ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا بالإضافة إلى كل من الإمارات والبحرين اللذين نجحا في تنويع صادراتهما وعدم الاعتماد على الصادرات النفطية بشكل كبير أما السعودية وقطر فقد ارتفعت قيمة مؤشر التنويع بهما مما يدل على انخفاض درجة تنوع الصادرات بهما كما ارتفعت درجة تركزها نتيجة الاعتماد الشديد على صادرات النفط. أضف إلى ذلك، أن الوضع لم يتغير كثيرا في العراق نظرا لسوء الاوضاع الاقتصادية بها. وعلى الجانب الأخر، فقد تحسن مؤشر تركز الصادرات اليمنية برغم تدهور الوضع الاقتصادي بها في حين انخفض مؤشر التنويع نظرا لاعتمادها على تصدير النفط .

جدول (2): مؤشري التركز والتنويع في دول منطقة الإسكوا عامي 2006-2018

الدولة	2006			2018		
	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنويع	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنويع
الإمارات	258	0.481	0.582	258	0.248	0.523
الأردن	221	0.139	0.653	219	0.168	0.639
البحرين	201	0.428	0.745	216	0.341	0.701
السعودية	246	0.712	0.763	247	0.594	0.764
السودان	84	0.599	0.807	97	0.411	0.828
العراق	69	0.965	0.823	144	0.945	0.883
الكويت	225	0.635	0.797	220	0.683	0.800
المغرب	215	0.156	0.661	236	0.182	0.689
اليمن	142	0.848	0.814	117	0.411	0.770
تونس	208	0.169	0.554	222	0.137	0.512
سوريا	213	0.413	0.694	188	0.237	0.647

[13] يعرف مؤشر التركز بمؤشر هيرفندال هيرشمان (Herfindahl-Hirschmann Index (Product HHI)).

عمان	195	0.693	0.781	229	0.416	0.692
فلسطين	135	0.178	0.619	156	0.169	0.660
قطر	176	0.574	0.790	195	0.492	0.797
لبنان	214	0.122	0.630	217	0.123	0.647
ليبيا	110	0.843	0.812	148	0.659	0.805
مصر	240	0.249	0.595	236	0.146	0.579
موريتانيا	63	0.453	0.819	131	0.306	0.831

Source: UNCTAD https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/dimView.aspx

2-4 درجة الانفتاح التجاري:

تمثل التجارة الخارجية نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة حيث بلغت 90% عام 2018 بالمقارنة بنحو 93% عام 2006. ومن الملاحظ ارتفاع درجة الانفتاح التجاري طبقا لكل من نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالي، ونسبة الواردات إلى الناتج المحلى الإجمالي كما هو موضح بالبيانات الواردة بالجدول رقم (3) وذلك في معظم دول العينة باستثناء كل من مصر والسودان حيث انخفضت قيمة مؤشر الصادرات كنسبة إلى الناتج المحلّي الإجمالي من 29.9% إلى 18.9% ومن 19.1 إلى 10.3% في كلا البلدين على الترتيب. كما انخفضت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي في كلا البلدين من 31.6% إلى 29.4% ومن 26.7% إلى 12.3% في مصر والسودان على الترتيب. أضف إلى ذلك، فتشير إلى ارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من الإمارات والأردن والبحرين ولبنان وفلسطين وموريتانيا عن 50% مما يشير لاعتماد تلك الدول على الخارج بنسبة كبيرة لتلبية احتياجاتها المحلية. وبشكل عام، ترتفع نسبة التجارة الإجماليةالناتج المحلي الإجمالي في معظم دول المنطقة باستثناء السودان ومصر، كما تتميز منطقة الإسكوا باعتماد كبير- بل ومتزايد- على تصدير الموارد الطبيعية واستيراد الغذاء، مما يجعلها شديدة التأثر بصدمات الأسعار الخارجية.

جدول (3): نسبة (الصادرات، الواردات، التجارة الإجمالية) إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول منطقة الإسكوا بين عامي 2006 و2018

	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي%		نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي%		نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	
	2006	2018	2006	2018	2006	2018
الامارات	50.8	68	68.6	93.9	119.5	161.8
الأردن	86.7	54.6	53.1	35.6	139.8	90.2
البحرين	62.5	71.7	84.6	79.9	147.1	151.6
السعودية	30.1	26.7	59.8	39.9	89.9	66.6
السودان	26.7	12.3	19.1	10.2	45.7	22.6
العراق	38.6	35.9	51	44	89.7	79.9
الكويت	24.2	43.8	65.5	56.7	89.7	100.5
المغرب	38.7	49.3	32.8	38.7	71.5	88
اليمن	-	-	-	-	-	-
تونس	47.9	62	46	48.9	93.9	111
سوريا	38.7	-	39.5	-	78.2	-
عمان	31.7	44.5	56.2	58.3	87.8	102.8
فلسطين	75	59.7	15	19.9	90	79.6
قطر	35.8	34.4	62.8	53.6	98.6	88
لبنان	55.6	39.6	36.1	23.3	91.7	62.9
ليبيا	28.3	40.1	73.6	62.2	101.9	102.4
مصر	31.6	29.4	29.9	18.9	61.5	48.3
موريتانيا	51.7	76.2	46.7	45.1	98.4	121.3
إجمالي المنطقة	**37**	**40.2**	**56**	**49.8**	**93**	**90**

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي. (-) بيانات غير متوفرة

5- تطورات فجوة التوظف والأجور في دول الإسكوا:

مرت دول المنطقة بمرحلة من التقلبات السياسية والاقتصادية، فبعد فترة من الاستقرار والأمان مقابل قيود على الأفراد فيما يتعلق بالفرص الاقتصادية، حيث الاعتماد بشكل كبير على صادرات الموارد الطبيعية والمساعدات الخارجية، مما سمح بالتوسع في استيعاب العمالة في القطاع العام، علاوة على تقديم الإعانات والمنح للمواطنين، وسيطرة الحكومة على أجزاء كبيرة من الاقتصاد. وقد أصبح من الصعب الاستمرار على نفس النهج نظرا لضعف قدرة القطاع العام على توفير المزيد من الوظائف اللازمة، خاصة مع زيادة عدد السكان وارتفاع معدلات بطالة الشباب فضلا عن انخفاض معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة. وقد أسفرت تلك الظروف وغيرها عن وجود إحباط اجتماعي واسع النطاق (WEF,2018a). وعلاوة على ما سبق، فقد تغير عالم العمل بشكل كبير في العقود الأخيرة كنتيجة لتحسن فرص التعليم وزيادة الهجرة بحثا عن فرص عمل أفضل بالإضافة إلى التطور التكنولوجي وغيرها من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي أثرت على الأدوار التقليدية لكلا الجنسين وساهمت في زيادة تمكين النساء في مختلف مناطق العالم. غير أن منطقة الإسكوا ما زالت تعاني من تدني نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل مقارنة بباقي العالم. ويمكن إرجاع بعض أسباب هذا الوضع لما تشهده المنطقة من تغيرات سياسية كبيرة منذ عام 2011 بالإضافة إلى وجود العديد من القيود الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع والتي تحول دون وصول المرأة للمناصب العليا وهو ما يطلق عليه "الحاجز الزجاجي". أضف إلى ذلك، تقوم بعض النساء بالخروج من سوق العمل عن طريق تجميد حياتهن المهنية" أو العمل لحسابها الخاص وهو ما يعرف ب "خط التسرب " مما يؤدي إلى نقص عدد الإناث في المناصب العليا مما يؤثر سلبيا على التقدم الوظيفي للنساء (منظمة العمل الدولية، 2016 ص 11). ويهتم الجزء الحالي بتحليل كل من فجوة الأجر والتوظف بين الجنسين كما يلي:

5-1 فجوة الأجر بين الجنسين Gender Pay/ Wage Gap:

تعود فجوة الأجور الأولية بين الجنسين إلى الفرق في الأجور بين النساء والرجال في نقطة زمنية محددة. ويمكن حساب هذه الفجوة على أنها الهامش الذي ينخفض به أجر المرأة عن أجر الرجل. فعلى سبيل المثال، إذا كان أجر المرأة 75 % من أجر الرجال، فإن فجوة الأجور بين الجنسين تبلغ 25 % (WEF,2019, p21). وطبقا للتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2018، فقد وصلت نسبة المساواة في الأجر بين النساء والرجال 64.5% ما يعني أن فجوة الأجر بين الجنسين عالميا 35.5% (WEF, 2018, p54). وتزيد فجوة الأجر في معظم دول المنطقة عن هذا المعدل باستثناء عمان والإمارات والبحرين وقطر ومصر كما تشير البيانات المتوفرة إلى ارتفاع فجوة الأجر خلال فترة الدراسة (2006-2018) في غالبية دول المنطقة وبشكل خاص في تونس والكويت ومصر ولبنان كما يتضح من الشكل رقم (1) . وعلى الجانب الأخر، فقد تحسنت هذه النسبة في كل من قطر والامارات والبحرين خلال نفس الفترة.

شكل (1): تطور فجوة الأجر في بعض دول منطقة الإسكوا خلال الفترة (2006-2018)*

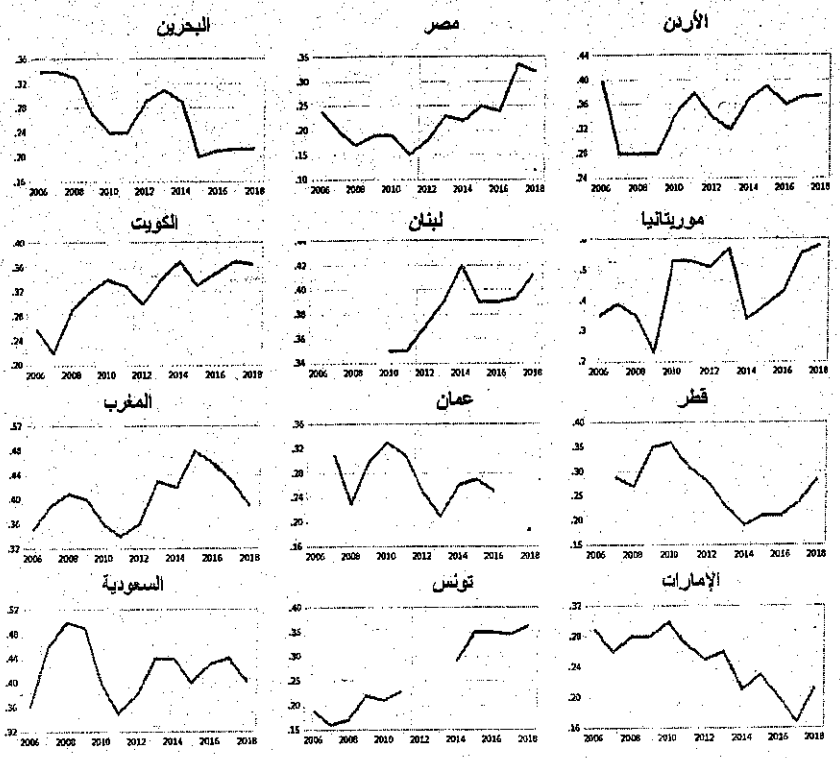

المصدر: المنتدى الاقتصادي الدولي: التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين (أعداد مختلفة).

* لا تتوفر بيانات عن فجوة الأجر في 6 دول من منطقة الإسكوا وهي العراق، ليبيا، سوريا، السودان، فلسطين واليمن.

2-5 فجوة التوظف بين الجنسين: Gender Employment Gap

يوضح الشكل (2) تراجع فجوة التوظف في معظم دول المنطقة خلال فترة الدراسة باستثناء فلسطين وتونس والعراق والبحرين كنتيجة لزيادة نسب توظف الذكور مقابل انخفاض نسبة الإناث في الدول المذكورة. كما ازدادت تلك الفجوة في المغرب كنتيجة لانخفاض معدل توظف الذكور والإناث سويا إلا أن نسبة الانخفاض للإناث كانت أكبر.

شـــكـــل (2): تغير فجوة التوظف في دول منطقة الإســـكوا خلال الفترة (2006-2018)

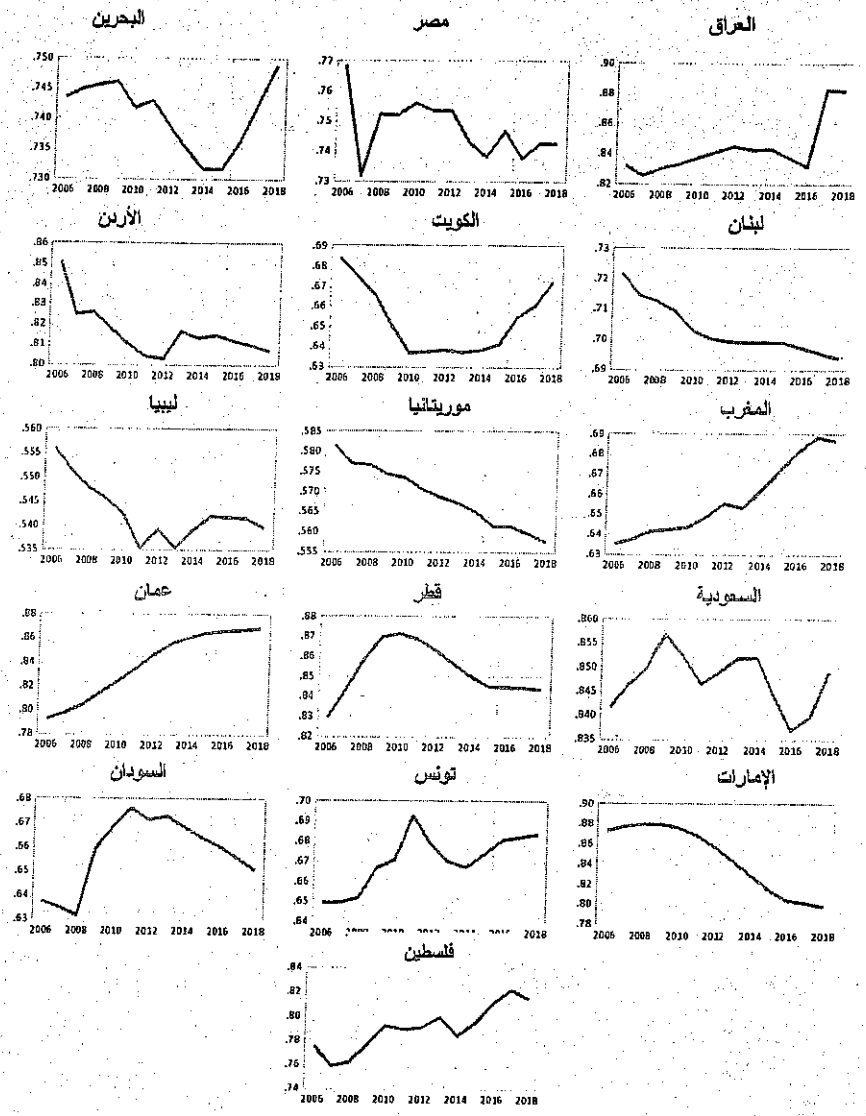

ويوضح الشكل رقم (3) تطور فجوتي الأجر والتوظف بالإضافة إلى مؤشرات الانفتاح التجاري لدول المجموعة محل الاهتمام بين عامي 2006، و2018. وطبقا للبيانات الواردة بالشكل، فإن الدول التي شهدت درجة أعلى من الانفتاح التجاري -باستثناء تونس و سلطنة عمان- قد شهدت انخفاضاً فجوة التوظف. بالإضافة إلى ذلك، فإنه لا يوجد ارتباط بين الإنفتاح التجاري وفجوة الأجر حيث أن بعض الدول التي ازدادت فيها درجة الإنفتاح انخفضت بها فجوة الأجر مثل الإمارات والبحرين وسلطنة عمان بينما ازدادت تلك الفجوة في بعض الدول الأخرى مثل موريتانيا وليبيا وذلك على النحو التالي:

1. دولة الإمارات: ارتفعت نسبة الإنفتاح التجاري بشكل كبير من 119.5% إلى 161.8% بين عامي 2006 و 2018. وقد شهدت تلك الفترة انخفاضا كبيرا في فجوتي الأجر والناتج حيث انخفضت الأولى من 29% إلى 21.3% بينما انخفضت فجوة التوظف من 60% إلى 48% خلال العامين المذكورين على التوالي.
2. دولة البحرين: ارتفعت درجة الإنفتاح التجاري من 147.1% إلى 151.6% بين عامي 2006 و2018، كما شهدت نفس الفترة انخفاضا كبيرا في فجوة الأجر من 34% إلى 21.3% بينما كان الإنخفاض قي فجوة التوظف محدودا حيث انخفضت قيمة الفجوة من 55% إلى 51% خلال الفترة محل الدراسة.
3. سلطنة عمان: ارتفعت درجة الإنفتاح من 87.8% إلى 102.8% ولم يحدث تغير في فجوة التوظف التي استقرت عن 69% خلال نفس الفترة بينما انخفضت فجوة الأجر بشكل كبير من40% إلى 18.7%
4. دولة الكويت: ازدادت درجة الإنفتاح التجاري من 89.7% إلى 100.5% وقد شهدت فترة الدراسة انخفاضا في فجوة التوظف من 41% إلى 35% بينما ارتفعت فجوة الأجر من 26% إلى 36.5%.
5. موريتانيا: شهدت فترة الدراسة ارتفاعا في مستوى الإنفتاح التجاري من 98.4% إلى 121.3% كما شهدت انخفاضا في فجوة التوظف من 60% إلى 56% بينما ازدادت فجوة الأجر بشكل كبير من 35% إلى 58.1%
6. ليبيا: شهدت فترة الدراسة ارتفاع طفيف في درجة الإنفتاح التجاري من 101.9% إلى 102.4% إلا أن فجوة التوظف قد انخفضت من 75% إلى 71% وذلك بين عامي 2006 و2018 في حين لم تتوافر البيانات الخاصة بفجوة الأجر.
7. تونس: على الرغم من الإرتفاع الكبير في درجة الإنفتاح التجاري في تونس والتي ازدادت من من 93.9% إلى 111% بين عامي 2006 و 2018، إلا أن هذه الفترة قد شهدت ارتفاعا في كل من فجوة التوظف والأجر حيث ارتفعا من 66% إلى 69% و من 19% إلى 36.6% للفجوتين المذكورتين على الترتيب.

وعلى الجانب الأخر، فإن بعض الدول التي شهدت انخفاضا في درجة الإنفتاح التجاري ازدادت بها فجوتي الأجر والتوظف بينما انخفضت تلك الفجوتين في بعض الدول الأخرى أو لم يكن هناك تغير بهما وذلك على النحو التالي:

1. دولة الأردن: شهدت فترة الدراسة انخفاضا كبيرا في الإنفتاح على العالم حيث انخفضت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 139.8 % عام 2006 إلى نحو 90.2% في عام 2018. وعلى الرغم من ذلك، فقد انخفضت كلا الفجوتين بشكل طفيف حيث انخفضت فجوة الأجر من 40% إلى 37.7% بينما انخفضت فجوة التوظف من 84% إلى 80% في العامين المشار إليهما على الترتيب.
2. قطر: انخفضت درجة الإنفتاح من 98.6% إلى 88% وقد انخفضت كلا الفجوتين حيث انخفضت فجوة التوظف بشكل كبير من 51% إلى 39% بينما انخفضت فجوة الأجر بشكل طفيف من 30% إلى 28.5%.
3. السعودية: شهدت فترة الدراسة انخفاضا كبيرا في الإنفتاح على العالم حيث انخفضت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 89.9 % عام 2006 إلى نحو 66.6% في عام 2018. وقد شهدت تلك الفترة انخفاض فجوة التوظف بشكل طفيف من 78% إلى 76% بينما ازدادت فجوة الأجر من 36% إلى 40.1% خلال فترة الدراسة.
4. فلسطين: انخفضت درجة الإنفتاح التجاري بدولة فلسطين من 90% إلى 79.6% خلال فترة الدراسة، وقد شهدت تلك الفترة ارتفاعا في فجوة التوظف بينما لم تتوافر بيانات خاصة بفجوة الأجر.
5. لبنان: انخفضت درجة الإنفتاح التجاري من 91.7% إلى 62.9% بين عامي 2006 و2018 وقد شهدت نفس الفترة انخفاضا طفيفا في فجوة التوظف من 71% إلى 69% بينما ارتفعت فجوة الأجر بشكل طفيف من 40% إلى 41.3%.
6. مصر: انخفضت درجة الإنفتاح التجاري بشكل كبير من 61.5% إلى 48.3% وقد شهدت الفترة انخفاض فجوة التوظف من 77% إلى 74% بينما ارتفعت فجوة الأجر من 24% إلى 32.1% خلال فترة الدراسة.
7. السودان: انخفضت درجة الإنفتاح من 45.7% إلى 22.6% بينما ظلت فجوة التوظف ثابتة عند 70% ولم تتوافر بيانات عن فجوة الأجر.
8. العراق : انخفضت درجة الإنفتاح من 89.7% إلى 79.922.6% بينما ازدادت فجوة التوظف بشكل طفيف من 83% إلى 84% ولم تتوافر بيانات عن فجوة الأجر.

شكل (3): تطور فجوتي الأجر والتوظف ومؤشر الانفتاح التجاري لدول في عامي 2006، و2018

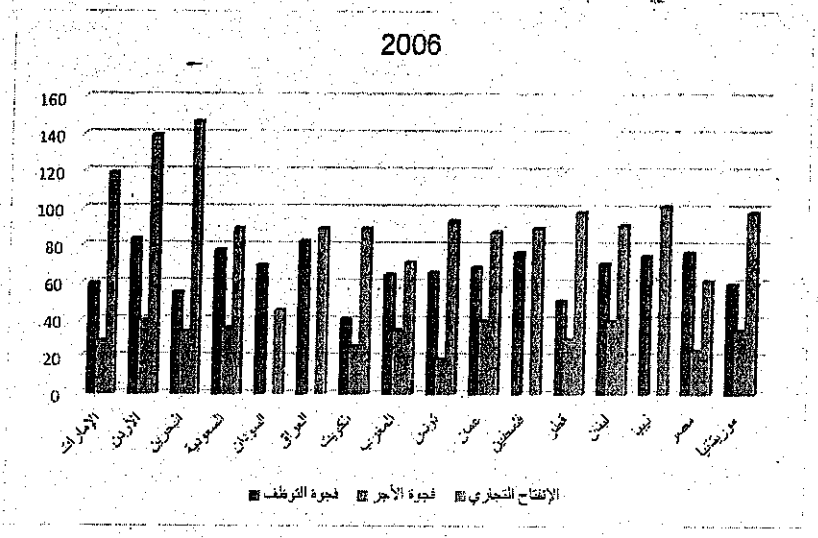

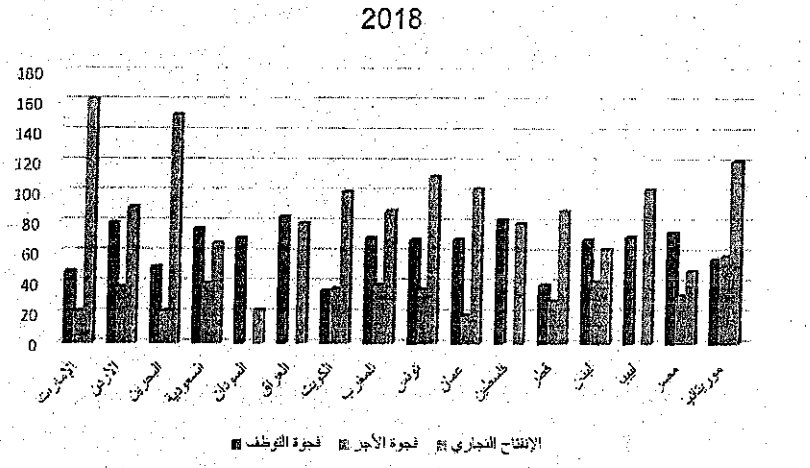

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية. http://data.worldbank، Global Gender Wage Gap Report2018

-- تعني بيانات غير متوفرة.

الخلاصة والمضمون بالنسبة للسياسة الاقتصادية:

- تتفاوت درجة انفتاح دول المنطقة على العالم، وتتصدر دول مجلس التعاون الخليجي دول المنطقة في نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- تواجه الإناث العديد من العقبات في المنطقة وبوجه خاص في سوق العمل، حيث تنخفض نسبة توظف الإناث من إجمالي العمالة وهو ما يعد أدنى معدل على مستوى العالم كما يرتفع معدل البطالة بين النساء مقارنة بنظرائهن من الذكور وهو ما يعد أعلى معدل على المستوى العالمي.
- تنخفض نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل مما يستدعي تحفيزية تستهدف زيادة مشاركة النساء في قوة العمل والحد من التمييز ضدها خاصة فيما يتعلق بالأجر.
- لا يوجد ارتباط بين الإنفتاح التجاري وفجوتى الأجر والتوظف في دول العينة حيث أن بعض الدول التي شهدت درجة أعلى من الانفتاح التجاري – باستثناء تونس و سلطنة عمان– قد شهدت انخفاضاً فجوة التوظف. بالإضافة إلى ذلك، فإنه لا يوجد ارتباط بين الإنفتاح التجاري وفجوة الأجر حيث أن بعض الدول التي ازدادت فيها درجة الإنفتاح انخفضت بها فجوة الأجر مثل الإمارات والبحرين وسلطنة عمان بينما ازدادت تلك الفجوة في بعض الدول الأخرى مثل موريتانيا وليبيا. كما أن الدول التي شهدت انخفاضا في درجة الإنفتاح التجاري تباين بها مستوى فجوتى الأجر والتوظف حيث انخفضت الفجوتين في بعض الدول بينما ارتفعت في البعض الأخر أو لم تتغير تلك النسب على الإطلاق.
- ينبغي العمل على تبني وتفعيل سياسات تحفيزية تستهدف زيادة مشاركة النساء في قوة العمل والحد من التمييز ضدها خاصة فيما يتعلق بالأجر.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

- إسماعيل، محمد وجمال، قاسم (2020) "سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
- البنك الدولي (2012)،" تقرير التنمية في العالم 2012: المساواة بين الجنسين والتنمية ". واشنطن.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا الإسكوا (2011)، "التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في دول منطقة الإسكوا: من منظور النوع الاجتماعي " ، الأمم المتحدة، نيويورك.

- الإسكوا (2015)،" مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2014-2015" مكتب الأمم المتحدة، بيروت.
- الإسكوا (2012)"عمل المرأة في المنطقة العربية: وقائع وأفاق " مكتب الأمم المتحدة، بيروت.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.
- عبد القوى، محمد أحمد محمد (2013)، "انعكاسات تحرير التجارة على المساواة بين الجنسين في جمهورية جنوب أفريقيا: بالتركيز على فجوة الأجر في قطاع الصناعة منذ عام١٩٩٥" ، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الأفريقية، جامعة القاهرة.
- منظمة العمل الدولية (2009)، "المساواة بين الجنسين من صميم العمل اللائق " التقرير السادس، مؤتمر العمل الدولي، الطبعة الأولى، الدورة 98، جينيف.
- منظمة العمل العربية (2012)، " التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية". القاهرة
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (2009)، "إدماج المنظور الجنساني في السياسة التجارية"، جنيف.
- نعيمة، سيمون (2011)، تقييم اتجاهات السياسات التجارية وتأثيرها على الأداء الاقتصادي في دول الإسكوا: المؤتمر العربي السابع، منظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات: اهتمامات الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الإدارية، لبنان.
- غزال، محمود خالد محمد (2019)، "تحليل وقياس آثار تحرير التجارة الخارجية على أداء قطاع الصناعة التحويلية في مصر"، رسالة ماجستير، جامعة بنها.

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية:

- Aguayo-Tellez, E., Airola, J., Juhn, C., & Villegas-Sanchez, C. (2010)," Did Trade Liberalization Help Women? The Case of Mexico in the 1990s", National Bureau of Economic Research, Working Paper No. w16195.
- AlAzzawi, S. (2013),"Did Trade Liberalization Benefit Female Workers? Evidence on Wage and Employment Effects from Egypt ", Economic research forum, Working Paper No. 787.
- AlAzzawi, S. (2014), "Trade Liberalization, Industry Concentration and Female Workers: The Case of Egypt", IZA Journal of Labor Policy, 3(1), 20.
- Arab Countries, Annual Meeting of Arab Ministers of Finance, Bahrain.

- Artecona, R., & Cunningham, W. (2002), "Effects of Trade Liberalization on the Gender Wage Gap in Mexico". World Bank, Development Research Group.
- Beaulieu, E., & Napier, M. (2008), "The Gender Gap in Support for Trade Liberalization".
- Becker, G. (1971)," Economics of Discrimination", The University of Chicago Press, 2nd edition.
- Black, D. A. (1995)," Discrimination in an Equilibrium Search Model", Journal of labor Economics, 13 (2), 309-334.
- Busse, M., & Spielmann, C. (2006),"Gender Inequality and Trade", Review of International Economics, 14(3), 362-379.
- Chandra, A. C., Lontoh, L. A., & Margawati, A. (2010), "The Gender Implications
- El-Hamidi, F. (2008), "Trade Liberalization, Gender Segmentation, and Wage Discrimination: Evidence from Egypt".
- Eurofound (2016), "The Gender Employment Gap: Challenges and Solutions", Publications Office of the European Union Luxembourg.
- Fatema, F., Li, Z., & Islam, M. M. (2018), "Trade Liberalization and Gender Wage Inequality: Panel ARDL Approach for Emerging Economies", International Journal of Economics and Financial Issues, 8(1), 64.
- Fontana, M. (2003), "The Gender Effects of Trade Liberalization in Developing Countries: A Review of the Literature", Discussion Papers in Economics, No. 101.
- Gaddis, I& Pieters,J (2012), "Trade Liberalization and Female Labor Force Participation: Evidence from Brazil".
- Ghiara, R. (1999), "Impact of Trade Liberalisation on Female Wages In Mexico: An Econometric Analysis", Development Policy Review, 17(2), 171-190.
- Gupta, A. (2015)," Effects of Trade Liberalization on Gender Inequality: Empirical Evidence from India", (Doctoral dissertation).

- Haile, N. (1999), "Major Trade and Gender Issues in Ethiopia", Trade, sustainable development and gender, 369. UNCTAD X Expert Workshop on Trade, Sustainable Development and Gender, Geneva
- Harb, G. (2009), GAFTA and Intra-Arab Trade (1997-2004): An Analysis, Journal of Development and Economic Policies The Arab Planning Institute, 11(1), January 2009
- International Monetary Fund (2016), Economic Diversification in Oil-Exporting
- Juhn, C. , Ujhelyi, G., & Sanchez, C. V. (2013)," Trade Liberalization and Gender Inequality", American Economic Review: Papers & Proceedings, 103(3): 269-273
- Kama, Ö. (2006)," Impact of Trade Liberalization on the Gender Gap in Turkey". Human and Economic Resources Proceeding Book, 23.
- Karimi, Z. (2008)," The Effects of International Trade on Gender Inequality: Women Carpet Weavers of Iran". Levy Economics Institute, Working Papers Series.
- Korinek, J. (2005), "Trade and Gender: Issues and Interactions", OECD Trade Policy Papers, No.24, OE Publishing.
- Menon, N., & Rodgers, Y. (2009), "International Trade and The Gender Wage Gap: New Evidence from India's Manufacturing Sector", World Development, 37(5), 965-981.
- Nordås, H. K. (2003), "The Impact of Trade Liberalization on Women's Job Opportunities and Earnings in Developing Countries". World Trade Review, 2(02), 221-231.
- Oxaca, R. (1973), "Male-Female Wage Differentials in Urban Labour Markets", International Economic Review, 14(3), 693-709.
- Papyrakis, E., Covarrubias, A., & Verschoor, A. (2012)," Gender and Trade Aspects of Labour Markets". Journal of Development studies.
- Rahman, M. M. (2011), Trade Liberalization and Gender Gap: Bangladesh Experience. In Proceedings of the 13th Annual Conference of the European Trade Study Group (ETSG2011), European Trade Study Group.

- Randriamaro, Z. (2006), Gender and trade, Cutting Edge Pack.
- Sauré, P. U., & Zoabi, H. (2009), "Effects of Trade on Female Labor Force Participation". Available at SSRN 1469959
- Sen, A. (2001), Development as Freedom. Oxford Paperbacks.
- Terra, M. I. (1999), "Trade Openness, Employment and Women: The Case of Uruguay", Trade, Sustainable Development and Gender, 181.
- The World Economic Forum (2015), "The Global Gender Gap Report 2015" , Geneva
- United Nations (2015)," The Millennium Development Goals Report", New York
- Ventura-Dias, V. (2010)," Beyond Barriers: The Gender Implications of Trade Liberalization in Latin America", International Institute for Sustainable Development.
- World Bank. (2012), "World Development Report 2013: Jobs" , Washington
- World Economic Forum (WEF) (2019), The global gender gap report".
- Zaki, C. (2011)," On Trade, Employment and Gender: Evidence from Egypt". In ICITE 3rd Regional Conference: Trade, Jobs and Inclusive Development in Africa, Tunisia.